الّا ان الموقف الاميركي، على الرغم من كل هذه الشواهد، تحكمه اعتبارات أشمل وأبعد مدى من الفتور، والضغط، والرفض، الاسرائيلي. من هذه الاعتبارات، أولاً، ان الموقف الاميركي محكوم بنزعة الانفراد بالجهود الدبلوماسية في الشرق الاوسط، في وقت يقف الاتحاد السوفياتي خارج دائرة هذه الجهود، الذي يعطيه المؤتمر الدولي تأشيرة الدخول اليها. ومنها، ثانياً، ان السياسة الخارجية الاميركية، مثلها مثل سياسات القوى العظمى، هي سياسة ثابتة لمدى طويل بتأثير عناصر تفرض هذا الثبات. وهي تملك رؤية تتضمن بدائل واختيارات تواجه أية احداث محتملة، بحيث ان صانع القرار لا يغيّر من الثوابت، الّا اذا جدّت متغيرات تؤثر في مصالح الامن القومي للدولة العظمى ذاتها؛ مع الأخذ في الاعتبار ان اسرائيل ينظر اليها، من وجهة نظر السياسة الاميركية، من زاويتين: الاولى، ان اسرائيل طرف في نزاع مع العرب، تساندها قوى ضاغطة تتكون من اللوبي اليهودي الاميركي الذي يمارس دوره في ظروف مؤاتية، تدفع صانع القرار، دائماً، في اتجاه الانحياز الى اسرائيل؛ والزاوية الثانية، ان اسرائيل هي قاعدة استخدام اميركية في منطقة تعتبرها الولايات المتحدة هدفاً لمحاولات نفاذ النفوذ السوفياتي. وكلّما ظلت اسرائيل قاعدة قوية متماسكة، كلما أُتيح للاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في صراعها مع السوفيات ان تباشر دورها على أكمل وجه.

وطالما بقيت الثوابت دون حدوث المتغيّرات، طالما كان الالتصاق ظاهراً بين الموقفين، الاميركي والاسرائيلي، ممّا يجعل الرفض الاسرائيلي للانسحاب، والتفاوض، ولفكرة المؤتمر الدولي، يلقى تفهماً وتأييداً اميركيين.

تقويم صانع القرار الاميركي للموقف

لكننا، الآن، في وضع يعايش فيه صانع القرار الاميركي متغيّرات مجسّدة في الانتفاضة. وقد استخلص من تقويمه لها انها ليست مجرد «هبّة» شعب ضد سلطات الاحتلال، انما مواجهة شاملة بين ارادة شعب يعبّر عن ذاته بالحجارة، وسلوك بالغ التنظيم، وبين آلة حرب حشدتها اسرائيل، معزّزة بقوة ارهاب عمليات قمعها الحادة والعنيفة؛ وان هذه المواجهة أوجدت، في داخل اسرائيل، حالة حرب، بينما كانت حروبها السابقة، كافة، تدور خارجها. وكانت النتيجة ان شهدت اسرائيل انقساماً في صفوف الرأي العام بين تيار رافض للتفاوض والمؤتمر الدولي والدولة الفلسطينية، وتيار يرى ان ما يرفضه الآخرون هو حل لا بديل منه لانقاذ اسرائيل من تعنّت حكومتها. كذلك، شهد الجيش حالات عصيان، او رفض، لتنفيذ الأوامر ضد الانتفاضة، وهو ما يهزّ المؤسسة العسكرية التي هي أساس قوة، ومكانة، وأمان، قاعدة الاستخدام الاميركي.

ومن ثمّ، يكون تحرك الموقف الاميركي بعيداً من التشبث الاسرائيلي بعدم التزحزح عمّا يتمسك به، والخروج من حالة الالتصاق بين الموقفين هو نتيجة للمتغيّر، الذي يمسّ مصالح الأمن القومي الاميركي، ومصير اسرائيل، من وجهة نظر استراتيجية اميركية.

وعلى ذلك، تظل الانتفاضة هي سلاح الجانب الفلسطيني، ويظل صمودها وتصاعدها هو العنصر المحرّك للموقف الاميركي، سواء في الالتصاق بالجانب الاسرائيلي أو في الضغط عليه لقبول التفاوض. ويستند الموقف الاميركي، في حركته، الى تقلّص فكرة الضغط اليهودي على صانع السياسة الاميركية، نتيجة الانقسام في صفوف الجماعات اليهودية الاميركية نفسها.

من هنا، نجد ان المفاوضات عندما تبدأ، فانها لا تبدأ من مجرّد مطالبة بالحق؛ لكن نقطة